

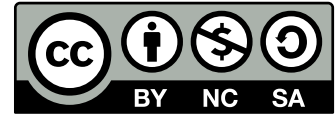
حوار دارفور: من الحرب إلى السلام والتعايش والاستقرار

كمبالا، أوغندا، ٢٨-٣٠ أغسطس ٢٠٢٣



© ٢٠٢٤ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) مستقلة عن أية مصالح وطنية أو سياسية معينة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة أو هيئتها العامة أو أعضاء مجلسها أو آراء الجهات المانحة.



النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CC)، سمة المشاع الإبداعي، رخصة غير تجارية، رخصة المشاركة بالمثل (٣,٠). يجوز نسخ المنشور وتوزيعه وبته وكذلك تعديله وتبيئته بشرط أن يستخدم لأغراض غير تجارية فقط، وأن يذكر المصدر على النحو الصحيح، ويتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات عن رخصة المشاع الإبداعي، أنظر: <<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0>>

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
SWEDEN
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: <<https://www.idea.int>>

صورة الغلاف: Hind Mekki, Flickr
التنفيذ الرقمي: SEDC Translations LLC

معرف الوثيقة الرقمي: <https://doi.org/10.31752/idea.2024.37>

الرقم المعياري الدولي للكاتب: (PDF) 978-91-7671-771-4

شكر وتقدير

تعرب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عن شكرها الجزيل لكل من ساهم بجهده وأفكاره وآرائه لجعل هذا المؤتمر ممكناً، ونخص بالذكر الخبراء والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان من دارفور الذين تحملوا مشاق السفر من جميع أنحاء العالم لحضوره. وتتوجه بشكر خاص إلى الخبير معتمد علي الذي أدار نقاشات حوار دارفور هذا بفعالية ومهنية، وإلى المحاضرين عبد الباقي جبريل، شريف حريز، سعاد موسى، عبد الرحيم أبو البشر، نعمات أحمداي والناشطين الذين أثروا النقاشات بمدخلاتهم.

وبفضل جهود هذه الشخصيات المتميزة، أمكن عقد أول حوار ديمقراطي لسكان دارفور في كنبالا، أوغندا، في ٢٨-٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، وتقرر أن يتابع هؤلاء الخبراء عقد هذا الحوار بانتظام لصياغة سلام دائم وتنمية مستدامة في دارفور.

المحتويات

iv.....	شكر وتقدير.....
	الفصل الأول
٨.....	معلومات أساسية.....
	الفصل الثاني
٩.....	مجريات حوار دارفور.....
٩.....	الأهداف وجدول الأعمال.....
	الفصل الثالث
١١.....	تأثير حرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣ على دارفور.....
١٢.....	النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة.....
	الفصل الرابع
١٣.....	الاحتياجات والمساعدات الإنسانية: الأطراف والتحديات والفرص.....
١٣.....	النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة.....
	الفصل الخامس
١٥.....	لماذا أخفقت مساعي السلام والاستقرار في دارفور؟.....
١٦.....	النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة.....
	الفصل السادس
١٧.....	الوسائل المحلية والتقليدية لدرء النزاعات وللوساطة وبناء السلام.....
١٨.....	النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة.....
	الفصل السابع
١٩.....	الآليات الدولية المتاحة لإيقاف الحرب في دارفور.....
٢٠.....	النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة.....
	الفصل الثامن
٢١.....	توصيات.....
٢١.....	١-٨ آليات بناء السلام.....
٢٢.....	٢-٨ الأزمة الإنسانية وحماية المدنيين.....
٢٣.....	٣-٨ آليات صنع السلام وآليات المساءلة.....
٢٥.....	المراجع.....
٢٦.....	حول المؤلف.....
٢٧.....	حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA).....

ملخص تنفيذي

نظمت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حواراً شفافاً ورسبناً بين مفكرين وخبراء سودانيين من دارفور لمناقشة قضايا الحرب والسلام في الإقليم. وناقش الإجتماع التطورات في دارفور عقب اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣. وبحث هشاشة الوضع في دارفور وإمكانية توسع الحرب وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان فيه، سواء بالاقتران مع الحرب الدامية الدائرة في الخرطوم أو بمعزل عنها.

قيادة وطنية قوية ومسؤولة

شارك في الحوار نساء ورجال من دارفور يعيشون خارج السودان في بلدان شتى، ومنهم أساتذة جامعات، وخبراء في منظمات دولية وناشطون مدنيون. وهم يتميزون بوضوح الرؤية والاعتدال والالتزام، ويحظون بدرجة عالية من الاحترام في مجتمعاتهم. وانسجاماً مع هدف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات المتمثل في استخلاص توصيات موضوعية وواقعية من الأطراف المعنية في الإقليم، قام خبراء من دارفور بإعداد وتقديم جميع الأوراق، وتولى أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في دارفور قيادة الحوار وإدارته.

القضايا الرئيسية

ناقش الحوار الاحتياجات الفورية وكذلك متوسطة الأجل وطويلة الأجل في دارفور، باستخدام نهج شامل، وبالاستناد إلى معلومات مدعمة بالأدلة. وركزت مواضيع النقاش على استعادة السلام والتماسك الاجتماعي وتجنب تفاقم الاستقطاب وتجديد العنف العرقي في المستقبل، وشملت ما يلي:

- آثار حرب أبريل على إقليم دارفور.
- ظروف المعونات الإنسانية وأفضل الخيارات لتحسين إيصالها إلى المواطنين في الإقليم.
- لماذا أخفقت مساعي السلام والاستقرار في دارفور؟ ما الخطأ في تصميم الاتفاقات السابقة، وكيف يمكننا توفير خيارات أفضل لحل النزاع الحالي في الإقليم؟
- الفرص والتحديات التي تواجه الوسائل المحلية والتقليدية في درء النزاعات والوساطة وبناء السلام.
- الآليات الدولية المتاحة لوقف الحرب في دارفور، والتحديات والفرص.

توصل الحوار إلى استنتاجات بينها الاتفاق على أنه في ظل الظروف الراهنة في السودان، يرحح استمرار الصراع المسلح وعدم الاستقرار في إقليم دارفور. فالآليات والنُهج المحلية والدولية، التي اعتمدت لحل أزمات دارفور في الماضي لم ترق إلى المستوى المطلوب. وشددت نتائج ورشة العمل على ضرورة مواصلة التعاون الدولي والمحلي للتوصل الفوري إلى معالجات أكثر فعالية لوقف الحرب. حضر المناقشات مندوبون بارزون من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عاملون في السودان.

الفصل الأول معلومات أساسية

دارفور هو أكبر أقاليم السودان وأكثرها اكتظاظاً بالسكان وفيه موارد وفيرة. يضم خمس ولايات في النظام الدستوري الاتحادي الحالي، وهو أحد أكثر الأقاليم وفرة بالموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والمعدنية. وهو الإقليم الأعلى كثافة سكانية في السودان ويضم عدداً كبيراً من القبائل والجماعات العرقية.

دخل إقليم دارفور، منذ بداية الألفية الجديدة، في مأساة مديدة من الحروب المعقدة والمستعصية على الحل. فقد اندلعت الحرب بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة في دارفور في عام ٢٠٠٣. وقبل ذلك، شهد الإقليم صراعات متواصلة بين القبائل والجماعات ذات الأعراق المتعددة. كما شهد في ثمانينيات القرن الماضي تصحراً وجفافاً ومجاعة أودت بحياة مئات الآلاف، وقضت على الثروة الحيوانية، وجعلت المزارع والوديان ومجري المياه الموسمية جافة وقاحلة. إلا أن الكارثة الإنسانية ظهرت في أبشع صورها في دارفور مع استفحال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في عام ٢٠٠٣ وما بعده. دفع ذلك مجلس الأمن إلى إصدار قرار بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة (مجلس الأمن ٢٠٠٥).

جرت محاولات عديدة محلية ودولية لبناء سلام واستقرار مستدامين في دارفور، وعقدت في عواصم عديدة مفاوضات بين أطراف النزاع، وأبرمت إتفاقات وأرسلت البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور مع قواتها (مجلس الأمن ٢٠٠٧). ومع ذلك، لم تتحجج كل تلك الجهود في إيقاف الحرب والموت والدمار. وفي ديسمبر ٢٠١٨، بدأت الثورة ضد النظام الدكتاتوري الذي يقود الحرب في دارفور، وجرى في عام ٢٠١٩ التوقيع على الوثيقة الدستورية التي نصت على حل جذور الصراع في غضون ستة أشهر. ولكن بدلاً من ذلك، جرى في ٣ أكتوبر ٢٠٢٠، التوقيع على اتفاق جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة على أساس تقاسم السلطة والثروة (العلي ٢٠٢١). وفي ١٥ أبريل ٢٠٢٣، اندلعت الحرب في الخرطوم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وامتدت لاحقاً إلى العديد من أنحاء البلاد، وخصوصاً دارفور.

اندلعت الحرب بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة في دارفور في عام ٢٠٠٣. وقبل ذلك، شهد الإقليم صراعات متواصلة بين القبائل والجماعات ذات الأعراق المتعددة.

جرى في عام ٢٠١٩ التوقيع على الوثيقة الدستورية التي نصت على حل جذور الصراع في غضون ستة أشهر.

الفصل الثاني

مجريات حوار دارفور

وجهت الدعوة إلى ١٣ مشاركاً من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في دارفور من الموجودين في الشتات، على أساس خبراتهم التخصصية وبصرف النظر عن خلفياتهم السياسية والعرقية، لحضور الحوار لمناقشة الأزمة وعرض بدائل.

رغم صعوبة إشراك أطراف داخل دارفور بسبب عدم إمكانية الوصول إليهم والتواصل معهم بسبب ظروف الحرب، ثمّة فرصة لإسماع الأصوات المناادية بالسلام والاستقرار عن طريق إشراك سودانيين من دارفور يعيشون في الشتات. حيث يمكن هؤلاء، بتنوعهم ومعارفهم المتخصصة وخبراتهم الشخصية، أن يضطلعوا بدور حاسم في معالجة المشاكل في الداخل، ولا سيما تقديم منظور عملي وواقعي إلى المجتمع الدولي، ومشاطرة سكان دارفور اهتمامهم العميق لمنع انزلاق الإقليم إلى حرب أهلية شاملة.

على الرغم من صعوبة إشراك أطراف داخل دارفور بسبب عدم إمكانية الوصول إليهم والتواصل معهم بسبب ظروف الحرب، ثمّة فرصة لإسماع الأصوات المناادية بالسلام والاستقرار عن طريق إشراك سودانيين من دارفور يعيشون في الشتات. حيث يمكن هؤلاء، بتنوعهم ومعارفهم المتخصصة وخبراتهم الشخصية، أن يضطلعوا بدور حاسم في معالجة المشاكل في الداخل، ولا سيما تقديم منظور عملي وواقعي إلى المجتمع الدولي، ومشاطرة سكان دارفور اهتمامهم العميق لمنع انزلاق الإقليم إلى حرب أهلية شاملة.

الأهداف وجدول الأعمال

تمثلت الأهداف الرئيسية للمؤتمر في:

- توفير منبر لمناقشة مدروسة وتشاركية بين أبناء دارفور في الشتات لإسماع الأصوات المناادية بالسلام وللحد من تفاقم الاستقطاب.
- إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم توصيات ملموسة لاتخاذ خطوات عملية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لوقف العنف وتعزيز سلام مستدام في دارفور.

أرست محاضرات اليوم الأول الأساس لحوار شفاف وحقيقي ومثمر عبر تقديم تحليل لظروف النزاع في دارفور وبحث أسبابه العميقة. وتضمنت الجلسات التحضيرية في اليوم الأول جلسة كرسست لفهم الصدمات التي تحدث أثناء الحروب وآثارها النفسية والعاطفية والجسدية على المدنيين. وتضمنت محاضرات اليوم الثاني المتنوعة تحليلات للقضايا المثارة، وبينها محاضرة إضافية تناولت الحاجة الملحة إلى المساعدات الإنسانية وتجارب حل النزاع وجهود بناء السلام حتى الآن (من قبل فاعلين في دارفور محليين ودوليين).

خصص اليوم الثالث للخروج بتوصيات ومقترحات تساعد صناع القرار في الإقليم، وقسم إلى قسمين، تألف الأول من جلسات مصغرة ناقش المشاركون في كل منها المقترحات المتعلقة بأحد الموضوعات المحددة، لكن دون أي قيود أخرى. وبعدها نوقشت نتائج عمل المجموعات مرة أخرى بطريقة شفافة، بحضور جميع المشاركين.

الجلسة الخاصة بالصدمة

قدمت غادة عبد العزيز، الخبيرة في الصدمات والمتخصصة في تدريب السكان المتضررين من الحرب، في جلسة قصيرة، موجزاً عن الصدمات النفسية والاجتماعية وأفضل السبل لعلاجها وتجاوزها. وأعتبر المشاركون هذا الموضوع مهماً في إطار القضية الأوسع المتمثلة في جعل حلول الصراع مستدامة. وقدمت الخبيرة شرحاً ملهماً، حيث وضعت الإسعافات النفسية الأولية ضمن سياق إدارة الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية بطريقة تسترشد بالبحث الاجتماعي.

الفصل الثالث

تأثير حرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣ على دارفور

أظهرت انتفاضة عام ٢٠١٩ للعالم أن الشعب السوداني الذي أنهكته الحرب يتوق إلى السلام وينشد الحرية والعدالة.

قدم عبد الباقي جبريل، ناشط حقوق الإنسان من دارفور، محاضرة عن دراسة بعنوان 'من أهوال الحرب إلى نعمة السلام والتعايش والاستقرار'. وبين كيف أظهرت انتفاضة عام ٢٠١٩ للعالم أن الشعب السوداني الذي أنهكته الحرب يتوق إلى السلام وينشد الحرية والعدالة. ومن المؤلم أن المجتمع حُرِمَ بعد ذلك من كل هذه المثل العليا. وصدت المحاضرة أصول بعض النزاعات في الظواهر الطبيعية كالجفاف والتصحر، أو في اختلاف سبل العيش بين فئات السكان (الزراعة المستقرة مقابل رعي الماشية) أو في اختلاف الثقافات. ويعتقد على نطاق واسع أن أزمة دارفور بدأت كمنافسة رعناء بين الأعداد المتزايدة من البشر والحيوانات، في ظل انكماش الموارد الطبيعية وإفقار النظام البيئي.

مع ذلك، لا تفسر هذه العوامل إندلاع الحرب في عام ٢٠٠٣. فقد بينت المحاضرة كيف قرر الفريق عمر البشير في عام ٢٠١٣ إعادة تشكيل ميليشيا الجنجويد شبه العسكرية مرهوبة الجانب باسم قوات الدعم السريع، وهو قرار بالغ الخطورة، اتخذ بناء على حسابات عرقية. ومنذ أبريل ٢٠١٩ عززت قوات الدعم السريع نفسها، وأصبحت فاعلاً مهماً في المشهد السياسي السوداني.

يمثل العدوان المسلح على المدنيين في دارفور مثلاً تقليدياً على التعديلات التاريخية على أراض الأفارقة على يد مستوطنين أجانب غير ملاكين. ومن النقاط الرئيسية الأخرى:

- دارفور إقليم استراتيجي لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. فهو بالنسبة لقوات الدعم السريع معقل للوصول إلى الثروات المعدنية، وبناء قاعدة قوية لتحقيق المصالح الجغرافية السياسية، كالوصول إلى الأقاليم المجاورة الأخرى ذات الاستقرار الضعيف، واستخدام المطارات لنقل الأسلحة. ولدارفور أهمية محورية في أي انسحاب لقوات الدعم السريع من الخرطوم في حال وقوع هجوم مكثف.
- الصراع في دارفور هو اعتداء مسلح من قبل قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ضد المدنيين.
- ومن الإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي العنف المنظم على أساس النوع الاجتماعي. ففي ١٧ أغسطس ٢٠٢٣، أدان خبراء حقوق إنسان دوليون بقيادة ريم السلام، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، استخدام الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى كسلاح حرب في دارفور (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ٢٠٢٣).

الشرطة وأجهزة الأمن والمدعون العامون والقضاة جزء من مؤسسات الدكتاتورية والقمع قبل الحرب وهم الآن جزء منها.

- هناك اعتراف دولي متزايد بالأبعاد الإثنية والعرقية للاعتداءات على المدنيين في دارفور.
- أخفقت ثلاث اتفاقيات سلام في السودان في تحقيق أي نتائج طويلة الأمد. وهي اتفاق سلام دارفور الموقع في عام ٢٠٠٦ في أبوجا (نيجيريا)، ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور الموقعة في عام ٢٠١١ في الدوحة (قطر)، واتفاق جوبا للسلام في السودان الموقع في عام ٢٠٢٠ في جوبا (جنوب السودان).
- يعد غياب سلطات إنفاذ القانون الفعالة عاملاً مهماً في الظروف التي يواجهها المدنيون حالياً، ولكنه وضع أقدم من الأعمال العدائية في عام ٢٠٢٣. فالشرطة وأجهزة الأمن والمدعون العامون والقضاة جزء من مؤسسات الدكتاتورية والقمع قبل الحرب وهم الآن جزء منها. ويمثل إصلاح هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الوطنية أولوية لتحقيق سلام واستقرار مستدامين، وعاملاً محورياً لتنفيذ العدالة في السودان بعد انتهاء الحرب.

النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة

- للعنف في دارفور جذور عميقة في ظلم تاريخي. أيقظت حرب ١٥ أبريل ذكريات الفظائع التاريخية لأهالي دارفور. ولا بد من مواجهة تعقيد الحالة لمعالجة الانقسامات المجتمعية بين الجماعات العربية والأفريقية في دارفور واستغلالها سياسياً.
- لقد اتخذت آليات النزاع شكل صراع على الموارد، كالاستيلاء على الأراضي مثلاً. ولم تسهم اتفاقيات السلام الثلاث بين النخب السياسية وفاعلين آخرين في إيجاد أي حلول دائمة للنزاع في دارفور.
- تسببت الحرب في السودان بتدمير البنية التحتية الرئيسية. وتضررت المدن الرئيسية في دارفور بصورة مباشرة. وتحمل الأطفال والنساء العبء الأكبر.
- حرب دارفور هي إبادة جماعية وتطهير عرقي ممنهجين ضد السكان الأفارقة. ويشهد على ذلك طرد أكثر من ٥٠,٠٠٠ شخص من منازلهم. ويحصل تدمير واسع النطاق للخدمات البشرية الأساسية وحرق للمنازل باستخدام روايات تجرد الآخرين من إنسانيتهم.
- أصبح بعض الناشطين متواطئين في انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة تأييدهم أحد طرفي النزاع. وعلى مجتمعات الشتات أن تضطلع بدور حاسم في التصدي لدوامه العنف. وقد أدت عسكرة الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية إلى زيادة التوترات. وسببت عمليات تشريد البشر مشاكل جديدة على طول الحدود التي يسهل اختراقها، وتدفع الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى أيدي الميليشيات.
- يجب أن يتوقف دور الدولة وتدخل الميليشيات بما فيها الجنجويد.

الفصل الرابع

الاحتياجات والمساعدات الإنسانية: الأطراف والتحديات والفرص

شهدت الحرب استخدام المدفعية الثقيلة لقصف التجمعات السكانية والبنية التحتية المدنية الحيوية، من خدمات بشرية وإمدادات غذائية وجسور. والحسائر في صفوف المدنيين آخذة في الارتفاع.

مشاركة المجتمع الدولي في حل هذه الأزمة أمر بالغ الأهمية، لكن معظم الوكالات الإنسانية أجلت موظفيها.

قدمت سعاد موسى، الباحثة والناشطة في قضايا السلام والنوع الاجتماعي، محاضرة عن الاحتياجات الإنسانية في دارفور، ركزت فيها على كيفية تدهور الأزمة في دارفور وتحولها إلى كارثة إنسانية من التهجير القسري وتدفق اللاجئين. والنازحون من النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً؛ والمدنيون العالقون في الأزمة لا يستطيعون تأمين الاحتياجات الأساسية.

ثمة حاجة ماسة إلى تدخل محلي وإقليمي ودولي لمواجهة هذه الأزمة المدمرة. فن الجينية في دارفور إلى تشاد، دامت الأزمة سنوات عديدة. وشهدت الحرب استخدام المدفعية الثقيلة لقصف التجمعات السكانية والبنية التحتية المدنية الحيوية، من خدمات بشرية وإمدادات غذائية وجسور. والحسائر في صفوف المدنيين آخذة في الارتفاع. وقد تعطلت سبل العيش وتوقفت المنظمات غير الحكومية الآن عن العمل أو سحبت موظفيها بالكامل بسبب مخاوف أمنية. وأدى تدمير الأسواق والنهب إلى شلل الأنشطة الزراعية. ومشاركة المجتمع الدولي في حل هذه الأزمة أمر بالغ الأهمية، لكن معظم الوكالات الإنسانية أجلت موظفيها. وهذا التدهور في الوضع الإنساني وانهيار الوظائف الأساسية للدولة يتفاقم تلقائياً مع تجدد الأعمال العدائية والاستقطاب الاجتماعي وعسكرة سبل العيش والاقتصاد.

النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة

أفاد أحد المندوبين أن الوضع في دارفور فظيع لأنه 'إذا لم يممت المرء برصاصة، فسوف يموت من الجوع'. وذكّر أن عدد اللاجئين في تشاد يبلغ الآن نحو نصف مليون، معظمهم من الجينية، ويعيشون في الخيام منذ ١٥ عاماً. والصراع الحالي يديم سلوك الإبادة الجماعية ويؤدي على الاستقطاب الاجتماعي. وفي هذه النقطة، شدد مندوب آخر على ضرورة فهم نشأة النزاع وتاريخه، بما في ذلك ما حدث في ليبيا، وأردف أن بداية النزاع كانت بين السكان المحليين والحكومة بسبب المظالم التي لم تُحل. وأثيرت النقاط التالية في هذه الجلسة:

- للسودانيين تاريخ طويل من الوضع المش، فقد كان الجيش متواطئاً في الماضي عندما سمح للجنجويد (قوات الدعم السريع لاحقاً) بارتكاب الفظائع. الهدف من الصراع في دارفور هو السيطرة على سكان دارفور وإخضاعهم.

- أدى عدم مساءلة الأطراف عن الفظائع المرتكبة في الماضي، بما في ذلك عن طريق التعويض أو جبر الضرر إلى الانهيار الحالي للوضع الأمني. فآثار حرب عام ٢٠٠٣، مثلاً، لا تزال محسوسة.
- النخب المسيطرة على الدولة المركزية لم تدعم التعايش السلمي، بل شجعت الانقسامات عبر خطابات الكراهية ووسائل أخرى. تضطلع وسائل الإعلام بدور حاسم في السودان عبر التصدي لخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة/المضللة؛ تعمل وسائل الإعلام المحلية حالياً، شأنها في ذلك شأن ناشطي حقوق الإنسان، في بيئة غير آمنة مع فسحة ضيقة للتعبير.
- لقد أجلي المجتمع الدولي موظفيه، مما يجعل وصول المساعدات الإنسانية إلى أشد السكان احتياجاً أمراً صعباً.
- تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب البنية التحتية المدمرة. فقد تعرضت مصادر المياه للتسمم وتعرض اللاجئيين من سكان دارفور الأصليين للتمييز.
- أصبحت الأزمة الإنسانية الراهنة في دارفور أزمة عالمية تتطلب إستجابة عالمية. فقد ذكرت الأمم المتحدة أن أكثر من ٤١ مليون شخص شردوا من بيوتهم بحلول ٥ سبتمبر ٢٠٢٣، وأنهم جميعاً بحاجة إلى الغذاء وأن ١٥ بالمئة من الأطفال يعانون من سوء التغذية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠٢٣)، ولكن تقديراتها للاحتياجات الإنسانية لا يزال حتى الآن دون المطلوب فعلياً.
- ثمة حاجة ماسة إلى نقلة نوعية في معالجة أوضاع دارفور، سواء على مستوى الأمم المتحدة أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وينبغي أن تأتي المعونة الإنسانية ليس فقط عبر بورتسودان بل أيضاً عبر تشاد، لأن المعونة غير محمية في بعض الأقاليم والمساعدات الغذائية يجري تحويلها إلى غير مستحقيها. إن عدم وجود دولة فاعلة يقوض جهود المساعدات الإنسانية، كما أن بناء الثقة ضروري لتبديد الشكوك بشأن إيصالها.
- جرى انتقاد بعض اتفاقيات السلام مثل إتفاق جوبا للسلام (٢٠٢٠).

تضطلع وسائل الإعلام بدور حاسم عبر التصدي لخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة/المضللة؛ وتعمل وسائل الإعلام المحلية حالياً، شأنها في ذلك شأن ناشطي حقوق الإنسان، في بيئة غير آمنة مع فسحة ضيقة للتعبير.

ذكرت الأمم المتحدة أن أكثر من ٤١ مليون شخص شردوا من بيوتهم بحلول ٥ سبتمبر ٢٠٢٣، وأنهم جميعاً بحاجة إلى الغذاء وأن ١٥ بالمئة من الأطفال يعانون من سوء التغذية.

الفصل الخامس

لماذا أخفقت مساعي السلام والاستقرار في دارفور؟

تلاعبت النخب، بلا ضابط
أو رادع، بالمشاعر العرقية
للسيطرة على جماعات محددة
(العرب في مواجهة الأفارقة
مثلاً).

قدم شريف حرير، أحد الباحثين البارزين في دارفور، محاضرة بعنوان 'لماذا أخفقت مساعي السلام والاستقرار في دارفور'. وأبرزت المناقشة أن الوضع في دارفور هو أحد أشكال تعبئة السكان الأصليين لمواجهة القمع الذي يعدونه استعماراً جديداً. فقد تلاعبت النخب، بلا ضابط أو رادع، بالمشاعر العرقية للسيطرة على جماعات محددة (العرب في مواجهة الأفارقة مثلاً). ومن ثم، فإن تحويل شكل الصراع يمثل أيضاً تحدياً مشتركاً بين الأجيال يتطلب الجمع بين الشيوخ والشباب والرجال والنساء.

وقدم الدكتور شريف لمحاضرة عامة عن إتفاقي أوجا وجوبا، وأوجه التشابه بينهما. ويرى أن اتفاق الدوحة مختلف من نواح عديدة. وكانت التحالفات والحركات في عام ٢٠٠٣ والبيانات الحزبية المختلفة تتعارض مع تطورات المجتمع. وعندما انهار الحوار، لجأت الجماعات المحلية إلى الكفاح المسلح ومنه قتال المساليت والفور والزغاوة ضد الحكومة المركزية. وفي عام ٢٠٠٣، نظم موسى فقي، رئيس وزراء تشاد، إجتماعات مع الرئيس الذي طلب وقف إطلاق النار في الزغاوة. وانتقلت المداورات إلى إشراف القادة المحليين في المناطق المتضررة. نُظم لقاء للرئيس مع الشباب في مناطق الصراع المسلح. وهدفت تلك الجهود جميعها إلى بناء الثقة والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ودعا اللقاء إلى مشاركة واسعة في جميع أنحاء البلاد. وفي النهاية انهارت هذه الجهود وتفتت الانتقادات.

لجأت الحكومة السودانية لتعلم خطط وقف إطلاق النار من سريلانكا لاعتمادها في السودان. شارك المجتمع الدولي عبر كبار السفراء، وأمدوا الجماعات المتضررة بالدعم الإنساني، رغم مقاومة الحكومة لذلك. وأدى تدخل الولايات المتحدة والمنظمات الدولية إلى جمع متمردي دارفور والحكومة السودانية معاً للحوار مع الدولة. وقد أوقع المجتمع الدولي الأطراف بعدم استخدام كلمات تشجع إنكار إنسانية الآخر، وتم التوقيع على اتفاقية سلام. رفضت حركات التمرد تقديم تنازلات، وحاولت الحكومة بدلاً من ذلك إجبار بعض الأطراف على توقيع الاتفاقية. أما اتفاقية أوجا (٢٠٠٦) فقد قاومها بعض القادة المحليين، وضحيا العنف، ومجتمعات محلية. وعدوها غير مفيدة إلا لمن يحتاج إلى وظائف. في حين افتقر اتفاق الدوحة للسلام في دارفور (٢٠١١) إلى المصداقية لأن دولة قطر تدعم النظام في الخرطوم وتعيّن على تحقيق الاستقرار السياسي بهدف ضم السودان إلى التحالف السياسي الإقليمي الذي تدعمه قطر. رفضت الجماعات المسلحة الرئيسية في دارفور الانضمام إلى المفاوضات، مما سمح للجماعات الصغيرة المنشقة عن تلك الحركات بالانضمام إليها والتوقيع على اتفاق الدوحة. ولقد مهد ضعف الموقعين على اتفاقية الدوحة الطريق أمام الحكومة لاختطاف الاتفاقية، الأمر الذي أدى إلى غياب الثقة والاطمئنان.

إفتقر اتفاق الدوحة للسلام
في دارفور (٢٠١١) إلى
المصداقية لأن دولة قطر
تدعم النظام في الخرطوم
وتعيّن على تحقيق الاستقرار
السياسي بهدف ضم السودان
إلى التحالف السياسي
الإقليمي الذي تدعمه قطر.

النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة

- ثمة حاجة لرؤية وطنية تبدر من كافة الأقاليم والجماعات المختلفة في السودان. الحرية والعدالة والكرامة هي مطالب لكل الشعب السوداني، ويجب أن تكون شاملة للجميع بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون أو القبيلة.
- حركة تحرير السودان هي حركة عسكرية في دارفور قامت على ما كان موجوداً بالأصل كوسيلة لمقاومة اضطهاد الحكومة.
- أبرمت جميع الاتفاقات بشأن دارفور تحت الضغط، مما يعكس الظرف السياسي في البلد والتأثير المهم للمجتمع الدولي.
- ينبغي السعي إلى تعزيز التعايش السلمي في دارفور عن طريق الحوار التفاوضي وتحديد مسائل النزاع، ودعم هذا التعايش بتطبيق آليات لأمن الناس.

الفصل السادس

الوسائل المحلية والتقليدية لدرء النزاعات وللوساطة وبناء السلام

تسم آليات بناء السلام المحلية والتقليدية (أو 'الخاصة بالسكان الأصليين') بأنها غير رسمية وتجريبية، بخلاف الأساليب الغربية التي تسم بطابع رسمي ومتسق.

قدم الدكتور عبد الرحيم أبو البشر من جامعة قطر محاضرة بعنوان: 'الوسائل المحلية والتقليدية لدرء النزاعات وللوساطة وبناء السلام: التحديات والفرص'. وعرض دراسات عدة عن آليات محلية وتقليدية استخدمت عالمياً ولاقى اهتماماً متزايداً، ورأى أن تطبيقها في حالة دارفور قد يكون مفيداً. وأوضح أبو البشر فعاليتها خاصة عند تكاملها مع النهج الدولية والحديثة. وتشمل الآليات المحلية والتقليدية، ضمن جملة أمور، دور الشيوخ وقانون العرف. أما مزاياها فهي الملاءمة الثقافية، والمصادقية، وتمكين المجتمع المحلي، والمسؤولية، والقدرة على التكيف، والتكامل، والاعتماد على الموجودات (بدلاً من الاعتماد على العجز)، والاهتمام المباشر بالمساءلة والعدالة على مستوى التنفيذ.

يبد أن المحاضر شدد على أن بعض هذه الآليات التقليدية والمحلية قد تكون فعالة فقط في النزاعات قليلة الشدة (سلام غير مستقر وصراعات مفتوحة)، ولا تكون فعالة في ظروف الحرب والأزمات والصراعات الشديدة. ومن التحديات أمام استخدامها أيضاً التعارض مع الأنظمة القانونية الغربية المهيمنة؛ وقضايا النوع الاجتماعي والإشراك الشامل للأعراق، وجوانب الضعف في التنفيذ.

وغالباً ما تركز آليات السلام عند الجمع بين المتنافسين على العدالة التصالحية أو عمليات الحقيقة والمصالحة وليس على التسابق العدائي نحو الفوز.

تسم آليات بناء السلام المحلية والتقليدية (أو 'الخاصة بالسكان الأصليين') بأنها غير رسمية وتجريبية، بخلاف الأساليب الغربية التي تسم بطابع رسمي ومتسق. وغالباً ما تركز عند الجمع بين المتنافسين على العدالة التصالحية أو عمليات الحقيقة والمصالحة وليس على التسابق العدائي نحو الفوز. ومن الأمثلة على ذلك 'مجلس الأجاويد' في دارفور و'غاكاكا' في رواندا. ويضطلع الأجاويد (الشيوخ المحترمون والزعماء التقليديون) بدور محوري في الوساطة. وبحث المحاضرة إمكانية استخدام هذه الآلية في أزمة دارفور. فقد تكون مصدراً واعداً أكثر في الدبلوماسية الإنسانية مقارنة بجولات المفاوضات السياسية.

النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة

- لا تزال الهجمات والانتهاكات المسلحة مستمرة، مما يعيق جهود الوساطة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. وقد ساهم الأجويد في تشجيع السلوك الإجرامي في دارفور. فقد أنشئ نظام الأجويد على فكرة أن زعماء القبائل يمثلون الأطراف المتنازعة في جلسات التفاوض، وأن الضحايا والجناة لا يحضرون، وأن قبيلة الجاني ملزمة بدفع تعويض لقبيلة الضحية نيابة عن الجاني. وهذا النهج في حل النزاعات لا يعاقب الجناة بل يبعدهم عن المساءلة الجنائية. وفي ظل نظام الأجويد، لم يعد قول الحقيقة والمصالحة يساعدان على التعايش، حيث لا يحضر الجناة جلسات الاستماع، ولا يلتزمون بالمساءلة، ولا يتعهدون بالتوقف عن ارتكاب الانتهاكات. ثمة ضرورة لأنظمة دعم تعزز الوساطة في ظروف دارفور. ولا يمكن التصدي للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية عبر الآليات المحلية المذكورة، فهي من اختصاص أنظمة المساءلة الدولية.
- يجب إتباع نهج تكاملي إزاء قضايا المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في الصراعات المسلحة واسعة النطاق كما هو الحال في دارفور. وفي نهج كهذا تتكامل الوسائل المحلية والدولية لتحقيق الهدف الأسمى وهو السلام والعدالة مجتمعين.
- عند الحديث عن تطبيق الآليات المحلية والتقليدية لمعالجة مرارة الحرب ومحكمة مرتكبي الفظائع الإنسانية في إقليم دارفور، يجب النظر في مدى قدرة الآليات في الإقليم على مراعاة المبادئ والقيم المشتركة المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامته.
- يمكن تعزيز بعض الآليات المحلية، واستبعاد بعضها لأنها غير قابلة للتطبيق في ظل الصراع الحالي ولن تحقق الأهداف المطلوبة.

يجب إتباع نهج تكاملي إزاء قضايا المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في الصراعات المسلحة واسعة النطاق كما هو الحال في دارفور.

يمكن تعزيز بعض الآليات المحلية، واستبعاد بعضها لأنها غير قابلة للتطبيق في ظل الصراع الحالي ولن تحقق الأهداف المطلوبة.

الفصل السابع

الآليات الدولية المتاحة لإيقاف الحرب في دارفور

يجوز لمجلس الأمن بموجب
الفصل السابع من ميثاق
الأمم المتحدة فرض وقف
لإطلاق النار أو عقوبات
اقتصادية أو حظر تجاري.

قدمت نعمات أحمداي، مؤسّسة مجموعة عمل نساء دارفور، محاضرة بعنوان 'استعراض الآليات الدولية المتاحة لوقف الحرب في دارفور: التحديات والفرص'. وتركزت محاضرتها على النقاط الرئيسية التالية:

الصكوك والمعاهدات الأساسية في بناء السلام الشامل في دارفور. وقد اضطلعت الأمم المتحدة، عبر مجلس الأمن، بدور حيوي في صون السلم والأمن في العالم. يجوز لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فرض وقف لإطلاق النار أو عقوبات اقتصادية أو حظر تجاري. وفي مارس ٢٠٠٥، وبعد تصاعد النزاع وارتكاب انتهاكات ممنهجة ضد المدنيين في دارفور، أصدر مجلس الأمن القرار ١٥٩٣، وقرر أن الانتهاكات في دارفور تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، أحال المجلس قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهي أول إحالة من نوعها في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية، مما يعكس سوية القلق.

على المستوى الإقليمي، أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلس السلم والأمن. وبموجبه، تتولى لجنة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالسودان، وهي هيئة من وفود رفيعة المستوى، إدارة الوساطة بين الأطراف المتنازعة. وقد اضطلعت اللجنة، حتى يومنا هذا، بدور أساسي في جهود بناء السلام في السودان.

ثمّة أيضاً آليات مختلطة لهيئات إقليمية ودولية، مثل البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ لعام ٢٠٠٧. وقد كُلفت البعثة بحماية المدنيين والحفاظ على الأمن من أجل المساعدة الإنسانية، والمساعدة في عملية سياسية شاملة، وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وكذلك اضطلعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بصفتها منظمة حكومية دولية تضم ثمان دول بينها السودان، بمهام أساسية عديدة في تعزيز السلام والاستقرار في السودان.

أصدر مجلس الأمن
القرار ١٥٩٣ ، وقرر أن
الانتهاكات في دارفور تشكل
تهديداً خطيراً للسلم والأمن
الدوليين.

النقاط الرئيسية في جلسة الحوار العامة

- تخضع المؤسسات الدولية الكبرى مثل الأمم المتحدة لضغوط ونفوذ القوى العظمى بين أعضائها، وخير مثال على ذلك اتخاذ القرار في مجلس الأمن.
- تُتخذ القرارات في المؤسسات الإقليمية وفقاً للتوازنات الإقليمية، استناداً إلى تأثير دولة معينة في المنطقة، ودورها في السياسات الإقليمية، وعلاقتها مع بقية الدول الأعضاء— كما هو الحال في العلاقة بين الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي.
- على المنظمات الدولية والإقليمية إجراء دراسة متأنية لطبيعة الصراع في السودان بدلاً من اعتماد سياسات على عجل. فالقرارات التي تفتقر إلى التحليل والفهم المسبق هي سبب إخفاق الآليات الدولية والإقليمية في إيجاد حل نهائي لمسألة دارفور.
- في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، غزت روسيا أوكرانيا في تصعيد للحرب الروسية-الأوكرانية التي بدأت في عام ٢٠١٤. هذا الواقع الجديد وتورط جميع القوى العظمى فيه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يعينان أنه ليس من السهل التوصل إلى قرارات توافقية في مجلس الأمن. ومن المعروف أن روسيا والولايات المتحدة، وهما من الدول دائمة العضوية في المجلس، والمتعارضتان في أوكرانيا، لديهما في السودان مصالح وشركاء تريدان حمايتهم، كما تفعل بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن.
- في ظل هذه الظروف، يكتسي دور المنظمات الإقليمية أهمية أكبر، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وإيغاد.
- وصلت العلاقات بين الجيش السوداني وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان إلى أدنى مستوياتها منذ أن أعلنت وزارة الخارجية السودانية في يونيو ٢٠٢٣ أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة فولكر بيرتيس شخص غير مرغوب فيه.
- يجب أن تكون منصة جدة لوقف إطلاق النار والسلام في السودان التي تيسرها الولايات المتحدة والسعودية شاملة وتتناول جميع قضايا الحرب في السودان، بما فيها الصراع المسلح في دارفور. وينبغي مراعاة تمثيل جماعات وتنظيمات دارفور في المنصة. ويكتسب منتدى جدة أهمية لكونه منصة للتفاوض الوحيدة في الوقت الراهن، ومن المهم أن تكون شاملة وشفافة وتشاركية.
- المنظمات غير الحكومية العاملة في المجالات الإغاثية والإنسانية، وفي مجال التدريب والتوعية بقضايا حقوق الإنسان، ومجال رصد حقوق الإنسان، ليس لها تأثير كبير في أوقات الحرب. حتى المنظمات الحكومية لا تحظى بحماية كافية، فالأجهزة الأمنية في الدولة تضع حدوداً وقيوداً عديدة تحد من حريتها في النشاط. لذلك، من الصعب على كلا النوعين من المنظمات المدنية أن تؤدي دوراً فعالاً في دارفور نظراً لغياب سيادة القانون، وانتشار الفوضى، وغياب السلطات العامة المؤهلة.

القرارات التي تفتقر إلى

التحليل والفهم المسبق هي

سبب إخفاق الآليات الدولية

والإقليمية في إيجاد حل نهائي

لمسألة دارفور.

يجب أن تكون منصة جدة

لوقف إطلاق النار والسلام

في السودان التي تيسرها

الولايات المتحدة والسعودية

شاملة وتتناول جميع قضايا

الحرب في السودان، بما فيها

الصراع المسلح في دارفور.

الفصل الثامن

توصيات

أكد المشاركون في هذا الحوار أن عمليات بناء السلام في السودان مترابطة، لأن التجربة تظهر أن السلام الجزئي لا ينجح. وعليه، فقد سعى المشاركون إلى تقديم توصيات محددة خاصة ببناء السلام في دارفور. وتوصل الحضور، ضمن مجموعات تشكلت بناء على المعرفة والخبرة، إلى توافق بشأن النقاط التالية:

٨-١ آليات بناء السلام

٨-١-١ إلى المجتمع الدولي

١. يجب أن يكون دعم عمليات بناء السلام في السودان شراكة بين المجتمع الدولي بأسره، بما فيه المؤسسات الإقليمية والدولية. ومن الضروري إبعاد هذه العمليات عن المنافسة والاستقطاب الدوليين.

٢. على المجتمع الدولي، أثناء دعمه عمليات بناء السلام في الإقليم، ربط هذه العمليات بالتنمية المستدامة والاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي في البلاد.

٣. ينبغي استخدام تحليل يتسم بالحرص والحياد، ويسترشد بالعلوم الاجتماعية والسياسية في المساعدة الفنية لبناء السلام، وفي تشخيص طبيعة الصراع وأسبابه العميقة. واختيار صياغة الأساليب والآليات المناسبة يقتضي إجراء تحليل للنهج التي اعتمدت في اتفاقات السلام السابقة وثبت فشلها. فرغم أن القصد من فرض التفاوض على الأطراف كان تحقيق سلام دائم، فإنه أسفر عن خللين رئيسيين:

أ. الاتفاقيات الموقعة لم تمثل إرادة الشعب، بل كانت إتفاقات لتقاسم السلطة والثروة.

ب. أخفقت العملية في بناء الثقة سواء بين المجتمع الدولي والجماعات المسلحة، أو بين الجماعات المسلحة نفسها.

٨-١-٢ إلى السلطات الوطنية والأطراف المتحاربة

١. على الحكومة المركزية والمؤسسات التابعة لها في إقليم دارفور الالتزام بعهدها والتزاماتها الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وتوفير الحماية اللازمة للمواطنين في مناطق الحرب. وفي هذا الصدد، على الجيش الوطني وجميع القوات المقاتلة معه أو ضده الالتزام بالاتفاقات التي تنظم سلوك الجيوش في ظروف الصراع المسلح والامتناع عن انتهاك القانون الإنساني الدولي.

ينبغي استخدام تحليل يتسم بالحرص والحياد، ويسترشد بالعلوم الاجتماعية والسياسية في المساعدة الفنية لبناء السلام، وفي تشخيص طبيعة الصراع وأسبابه العميقة.

على الجيش الوطني وجميع القوات المقاتلة معه أو ضده الالتزام بالاتفاقات التي تنظم سلوك الجيوش في ظروف الصراع المسلح والامتناع عن انتهاك القانون الإنساني الدولي.

٢. على الأطراف المتحاربة التقيد بالالتزامات التي قطعتها على طاولة المفاوضات، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بوقف إطلاق النار، وفتح الممرات أمام عمال المعونة الإنسانية وعدم إعاقة وصولهم إلى السكان المدنيين، وعدم وضع أية قيود على إيصال المساعدات إلى المدنيين.
٣. يشكل إصلاح المؤسسات الوطنية، بما فيها سلطات إنفاذ القانون والمؤسسات الأمنية، أولوية للحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق العدالة في السودان بعد الحرب. وهذا أمر بالغ الأهمية لتجنب تكرار الاعتداءات والانتهاكات السابقة.
٤. إشراك النساء في تخطيط عملية السلام وإدارتها أمر أساسي عند الشروع في صياغة آليات بناء السلام.
٥. يجب أن تضمن عملية صنع السلام أكبر قدر من التشاركية لتعكس التركيبة الاجتماعية المعقدة في دارفور.

٨-١-٣. إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية

١. على منظمات المجتمع المدني المحلية تنظيم حملات توعية لتعزيز السلام والتعايش، ونبذ خطاب الكراهية، ومكافحة الإقصاء والتطرف والعنف. وعليها الاستفادة من وسائل الإعلام المتاحة في الإقليم للحفاظ على النسيج الاجتماعي.
٢. على منظمات المجتمع المدني المحلية إنشاء شبكة واسعة من المنظمات التطوعية المحلية، تشمل جميع الفئات السكانية، بمن فيهم النساء والشباب، والنازحون، وجماعات الرعي، والبدو الرحل، من أجل بناء استراتيجية لمنع تواصل الحرب والحد من أضرارها.
٣. على منظمات المجتمع المدني الاستعانة بدعم المنظمات الدولية لإعداد السكان المحليين ومؤسساتهم للمشاركة في مفاوضات السلام في الإقليم، بما في ذلك الإدارة المدنية وزعماء القبائل ولجان المقاومة والنازحون والنقابات.

على منظمات المجتمع المدني المحلية تنظيم حملات توعية لتعزيز السلام والتعايش، ونبذ خطاب الكراهية، ومكافحة الإقصاء والتطرف والعنف.

٨-٢. الأزمة الإنسانية وحماية المدنيين

٨-٢-١. إلى المجتمع الدولي

١. يتطلب تنظيم المساعدات الإنسانية العاجلة والناجعة إطلاق نداء دولي، يتضمن إنشاء صندوق مخصص لدعم المساعدة الإنسانية في دارفور، ووضع بروتوكولات متفق عليها لحماية أمن وسلامة من يقدمون المعونة والخدمات الإنسانية.
٢. يتطلب تحديد المساعدات الإنسانية المطلوبة وضع خرائط للمناطق المتضررة من الحرب، بما في ذلك القرى المدمرة. ويعني ذلك أيضاً جمع معلومات عن الدول والمؤسسات والأفراد الراغبين في تقديم مساعدات عينية أو مالية أو لوجستية.
٣. ستخلف المرحلة اللاحقة للحرب كوارث متفاوتة الشدة يجب الاستعداد لها مبكراً. فالإقليم يعاني من الحروب والكوارث منذ مدة طويلة، ولديه تجارب في مواجهتها، ومن الممكن إعادة تقييم هذه التجارب والبدء في وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمواجهة جميع احتمالات تدهور الوضع الصحي والغذائي في الإقليم.
٤. يجب تحديد ممرات إنسانية آمنة لإيصال المعونة الإنسانية وتنظيمها وإدارتها. ويتم إقرار هذه الممرات بالاتفاق مع الأطراف المتحاربة. وتقتضي الاحتياجات العاجلة إيصال المعونة الإنسانية عن طريق تشاد وليبيا، وربما عبر الإنزال الجوي.

ستخلف المرحلة اللاحقة للحرب كوارث متفاوتة الشدة يجب الاستعداد لها مبكراً.

يجب أن تكون السياسات الحكومية لإدارة المساعدات الإنسانية وحمايتها وتوزيعها عادلة وشفافة وغير حزبية.

٨-٢-٠٢. إلى السلطات الوطنية والأطراف المتحاربة

١. على سلطات الأمر الواقع في الخرطوم أو في دارفور وضع خطة للمساعدات الإنسانية تشكل مؤسسات المجتمع المدني عمودها الفقري، وتضمن مشاركة المؤسسات والدول المانحة في إدارة المساعدات وتوزيعها. ويجب أن تكون السياسات الحكومية لإدارة المساعدات الإنسانية وحمايتها وتوزيعها عادلة وشفافة وغير حزبية. ومن المهم أن تتضمن هذه الخطة تشكيل لجان للتعاون مع الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني.
٢. يجب تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية للمدنيين على وجه السرعة، وعلى جميع الأطراف المشاركة في أعمال حربية الالتزام بوقف إطلاق النار.
٣. الحق في الحصول على المعلومات أمر بالغ الأهمية لمنظمات المجتمع المدني والمستفيدين من المساعدات الإنسانية. ومن المعلومات المهمة التي يتعين على السلطات العامة توفيرها تلك المتعلقة بالظروف الأمنية والمرات الآمنة.

٨-٢-٠٣. إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية

على منظمات المجتمع المدني إيلاء اهتمام خاص لدور النساء في أوقات الحرب، ووضع سياسات وتنظيم حملات حمايتهن من انتهاكات الحقوق، وضمان مشاركتهن الفعالة في المفاوضات.

١. ينبغي تمثيل جميع الأطراف المعنية المحلية في لجان العمل الإنساني التي تشكلها منظمات المجتمع المدني. وهذا يعني ضمان مشاركة اللاجئين والنازحين وغيرهم من الفئات المتضررة في وضع خطط للمجهود الإنسانية وحشد وإدارتها.
٢. على منظمات المجتمع المدني العمل على بناء الثقة بين المجتمع المدني والمؤسسات المانحة والسلطات الحكومية والأطراف المتحاربة. فبناء الثقة يساعد في توسيع نطاق عمل المنظمات الإنسانية المحلية ويسهل الوصول إلى جميع السكان المتضررين.
٣. من الضروري خضوع خطط وأساليب توزيع المعونة الإنسانية لمراقبة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التقليدية والمجتمعية. فهذه المراقبة تساعد في حماية المساعدات من ممارسات الفساد، أو الاستغلال لأغراض سياسية، أو حرمان بعض الجماعات منها بسبب انتماءاتها العرقية أو القبلية أو الدينية أو السياسية أو مواقعها الجغرافية.
٤. على منظمات المجتمع المدني إيلاء اهتمام خاص لدور النساء في أوقات الحرب، ووضع سياسات وتنظيم حملات حمايتهن من انتهاكات الحقوق، وضمان مشاركتهن الفعالة في المفاوضات. ويجب تنفيذ هذا الدعم للنساء في دارفور عملاً باستراتيجية قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠.

٨-٣. آليات صنع السلام وآليات المساءلة

٨-٣-٠١. إلى المجتمع الدولي

تفانق الاستقطاب العرقي والجغرافي والسياسي يلزم المجتمع الدولي بالتحرك السريع لإيقاف الفظائع الجارية وإيقاف الفظائع الجارية واتخاذ التدابير الملائمة لمنع حدوثها في المستقبل.

١. تفانق الاستقطاب العرقي والجغرافي والسياسي يلزم المجتمع الدولي بالتحرك السريع لإيقاف الفظائع الجارية واتخاذ التدابير الملائمة لمنع حدوثها في المستقبل. ومن الخطوات الضرورية ممارسة أقصى قدر من الضغط على الأطراف لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار والالتزام بمبدأ حماية المدنيين.
٢. رغم الأهمية القصوى للسلام، لا يجوز إنجازه على حساب المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة. فشروع الإفلات من العقاب وعدم المساءلة شجعا على استمرار الانتهاكات في دارفور. ولكسر هذه الحلقة المفرغة، على المجتمع الدولي تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية وكافة آليات المساءلة الأخرى، بما فيها العقوبات التي تستهدف ضمان حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

٣. على المجتمع الدولي توسيع صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية لتشمل السودان برمته. فهذا سيسمح بالتحقيق في الجرائم الواقعة ضمن اختصاصها والمرتبكة في مناطق أخرى غير دارفور.
٤. على المجتمع الدولي التعلم من فشل اتفاقيات السلام السابقة. فاتفاقيات السلام يجب ألا تكون عملية تقودها النخبة، بل نهجاً محوره الإنسان، والأهم، أن تتمحور حول الضحايا. وعلى الجهود الدبلوماسية أن تدعم بناء الإجماع الوطني بين الشعب السوداني.

٨-٣-٢. إلى السلطات الوطنية والأطراف المتحاربة

١. على الأطراف المتحاربة أن توقف فوراً الأعمال القتالية والاعتداءات ضد السكان المدنيين كدليل على حسن النية قبل الدخول في أي مفاوضات.
٢. على السلطات الوطنية التعاون مع المجتمع الدولي، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في حرب ١٥ أبريل وقبلها. وفي هذا الصدد، على السلطات الوطنية دون أي تحفظ تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية على الجرائم المرتكبة في دارفور، بمن فيهم الرئيس السابق عمر حسن البشير.
٣. ينبغي للسلطات الوطنية التفكير في إنشاء آليات إضافية للمساءلة (مثل محاكم غاكاكا في رواندا)، نظراً لاتساع نطاق الانتهاكات وخطورة عدد الجناة المتورطين فيها. وينبغي التعلم من نجاحات نظام غاكاكا وأوجه قصوره لضمان عدم إفلات الجناة من العدالة. فلا بد من محاسبة الجميع مهما علت مراتبهم.

٨-٣-٣. إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية

١. يبين التاريخ أن الفظائع تبدأ بالكلمات (خطاب الكراهية، إنكار إنسانية الآخر، وغيرها). تضطلع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بدور حاسم في مكافحة الكراهية بين القبائل، ومن ثم تفادي الفظائع. بيد أنه لا ينبغي فهم ما يحدث في دارفور على أنه مجرد صراع بين القبائل؛ بل هو يتكشف عن خطة محكمة لتدمير المجتمعات المحلية وحرمانها من أراضيها التقليدية.
٢. ينبغي أن تضطلع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بدور حاسم في مبادرات السلام الإقليمية والدولية، وتكتسي مشاركة أهالي دارفور في جميع آليات بناء السلام أهمية حاسمة لضمان أن تكون أصواتهم أساسية لهذه العملية ونتائجها، ولا سيما في تشجيع المساءلة.
٣. تكتسي مشاركة النساء والشباب (ومراعاة عوامل النوع الاجتماعي والشباب في التحليل) أهمية خاصة لتحقيق قدر أكبر من الشمول في المبادرات المحلية.
٤. ينبغي إشراك السكان والمنظمات المدنية المحليين في إنشاء لجان مصالحة محلية لحفظ السلام. بيد أن عمليات المصالحة المحلية ينبغي ألا تضعف المساءلة عن الفظائع المرتكبة. وهذا أمر بالغ الأهمية لتجنب أعمال الانتقام التي تطيل أمد العنف.

تكتسي مشاركة أهالي دارفور في جميع آليات بناء السلام أهمية حاسمة لضمان أن تكون أصواتهم أساسية لهذه العملية ونتائجها،

المراجع

- Al-Ali, Z., *The Juba Agreement for Peace in Sudan: Summary and Analysis* (Stockholm: International IDEA, 2021), <<https://doi.org/10.31752/idea.2021.12>> [إتفاق جوبا لسلام السودان: ملخص وتحليل]
- United Nations–African Union Hybrid Operation in Darfur (UNAMID), 'Doha Document for Peace in Darfur', [2011], <https://unamid.unmissions.org/sites/default/files/ddpd_english.pdf>, accessed 20 November 2023 [وثيقة الدوحة للسلام في دارفور]
- United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR), 'UN experts alarmed by reported widespread use of rape and sexual violence against women and girls by RSF in Sudan', Press release, 17 August 2023, <<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/08/un-experts-alarmed-reported-widespread-use-rape-and-sexual-violence-against>>, accessed 17 November 2023 [خبراء الأمم المتحدة يعربون عن قلقهم إزاء التقارير المتعلقة بالاستخدام الواسع النطاق للاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات من قبل قوات الدعم السريع في السودان]
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), Sudan Humanitarian Update, 7 September 2023, <<https://reports.unocha.org/en/country/sudan/card/WxtL7XevrB>>, accessed 20 November 2023 [التقرير الانساني للسودان، تحديث ٧ سبتمبر ٢٠٢٣]
- United Nations Security Council (UNSC), Resolution 1325 [Women, peace and security], 31 October 2000, <[https://undocs.org/S/RES/1325\(2000\)](https://undocs.org/S/RES/1325(2000))>, accessed 7 October 2023 [قرار ١٣٢٥ حول النساء، السلام والأمن]
- , Resolution 1593 [on referring the situation in Darfur since 1 July 2002 to the Prosecutor of the International Criminal Court], 31 March 2005, <<https://digitallibrary.un.org/record/544817?ln=en>>, accessed 7 October 2023 [قرار ١٥٩٣ حول إحالة الوضع في دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ الى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية]
- , Resolution 1769 [on establishment of AU/UN Hybrid Operation in Darfur (UNAMID)], 31 July 2007, <<https://digitallibrary.un.org/record/604309?ln=en>>, accessed 7 October 2023 [قرار ١٧٦٩ حول تشكيل العملية المختلطة للامم المتحدة والإتحاد الأوروبي في دارفور]

حول المؤلف

الدكتور سامي عبد الحلیم سعید هو مدير برنامج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في السودان منذ عام ٢٠٢٠. أثناء عمله السابق في الأمم المتحدة بصفة مستشار قانوني في مكتب الممثل الخاص للأمين العام (من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠)، قدم العديد من التحليلات والأبحاث عن القضايا القانونية التي تشغل المجتمعات في المراحل الانتقالية بعد النزاعات. وتتضمن خبراته السابقة ممارسة المحاماة أمام المحكمة الدستورية في السودان، وتدريس القانون العام، ودعم منظمات المجتمع المدني في تطوير التدريب على بناء السلام، وتجنب التطرف العنيف في القرن الأفريقي ومكافحته، والمشاركة السياسية للنساء بعد انتهاء النزاعات. وتشمل اهتماماته البحثية الدستور والديمقراطية والعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان وحل النزاعات.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) هي منظمة حكومية دولية تضم دولاً أعضاء وعددها ٣٥، تأسست في عام ١٩٩٥ وتمثل ولايتها في دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

عملنا

نقوم بتطوير أبحاث صديقة للسياسات تتعلق بالانتخابات، البرلمانات، الدساتير، التحول الرقمي، تغير المناخ، والمشاركة والتمثيل السياسي، كل ذلك تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ونقوم بتقييم أداء الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم من خلال مؤشراتنا العالمية الفريدة لحالة الديمقراطية ومنتج الديمقراطية (Democracy Tracker).

كما نقدم تنمية القدرات ومشورة الخبراء للجهات الفاعلة الديمقراطية بما في ذلك الحكومات، البرلمانات، مسؤولي الانتخابات والمجتمع المدني. كما نقوم بتطوير الأدوات ونشر قواعد البيانات والتقارير والكتب الأساسية بعدة لغات حول مواضيع تتراوح من إقبال الناخبين إلى حصص النوع الاجتماعي.

ونقوم بالجمع بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول من أجل الحوار وتبادل الدروس. نحن نقف وننادي بتعزيز وحماية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

مناطق عملنا

يقع مقرنا الرئيسي في ستوكهولم، ولدينا مكاتب اقليمية وقطرية في إفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مراقب دائم لدى الأمم المتحدة ومعتمدة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

منشوراتنا وقواعد بياناتنا

لدينا دليل منشورات يضم أكثر من ١,٠٠٠ منشور وهناك أكثر من ٢٥ قاعدة بيانات متيسرة على موقعنا. يمكن تنزيل معظم منشوراتنا مجاناً

<[https:// www .idea .int/ publications](https://www.idea.int/publications)>

نظمت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حواراً ديمقراطياً وشفافاً لأكاديميين وخبراء وناشطي مجتمع مدني وجماعات شبابية من دارفور يعيشون في الشتات، وذلك في كيبالا بأوغندا، في ٢٨-٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، بعنوان: 'من أهوال الحرب إلى نعيم السلام والتعايش والاستقرار'.

وهدف المؤتمر إلى التقاء أهالي دارفور في الشتات، بغض النظر عن خلفياتهم السياسية والعرقية، لمناقشة التحديات والحلول المحتملة، حيث أتاح لهم التفاعل فيما بينهم والاستفادة من المعارف والخبرات والتجارب والمهارات التي قدمها المشاركون في الحوار. وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية والعرقية في الإقليم، أظهر المشاركون درجة عالية من الموضوعية وقبول الآخر والانفتاح على الآراء الجديدة. وقدم فريق من الخبراء المميزين دراسات تناولت مسائل بناء السلام في دارفور بطريقة مهنية وعلمية.

نلخص المؤتمر نتائج عمله على شكل توصيات إلى جميع الأطراف، لتكون بمثابة دليل لوضعي السياسات. وحضر الجلسة الختامية للمؤتمر ممثلون عن منظمات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد صدر هذا التقرير في إطار المقترحات التي شدد عليها المشاركون في حوار دارفور.